

بيان للرأي العام منذ أكثر من ... - الهيئة السريانية للقرى الزراعية



facebook.com/syrianfarmers/posts/pfbid02BeXdbWm55t9tGieYTS4DjtW6g7WmcW4MTXEjn2fwgo5nUKYaTWYySZSc3neWvAKYI

بيان للرأي العام

منذ أكثر من أربع سنوات يعاني وطننا سوريا من ظروف استثنائية عانى منها الشعب السوري بكافة مكوناته ويلات الحرب والدمار والإرهاب وبالرغم من كل ذلك بقينا نحن أبناء منطقة الجزيرة محافظين على مبدأ السلم الأهلي والعيش المشترك في وطننا بكافة مكوناتنا القومية ، وبسبب الظروف الاستثنائية والأمنية أنشئت الإدارة الذاتية في منطقة الجزيرة وتشكلت مؤسسات ادارية مختلفة تقوم بإصدار قوانين وانظمة بعضها غير مدروس بشكل جيد مما يؤدي إلى إيذاء مكونات اجتماعية وقومية بالرغم من أن مؤسسات الدولة تمارس صلاحياتها القانونية والإدارية والمالية والعسكرية .

أولاً : قانون إدارة أموال الغائبين والمهاجرين : من خلال اللقاءات والمشاورات التي تمت بين ممثلي المكون المسيحي في مدينة القامشلي وريفها من كنائس ومؤسسات وتجمعات مدنية وأحزاب سياسية توصلت هذه الهيئات إلى الرؤية التالية :

1- أن فكرة القانون تتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان وحق المواطنة وحق التملك الذي هو حق شخصي مقدس .

2- أن محاولة تخوين المهاجرين (بوطنيتهم وقوميتهم) غير مقبول وطنياً وقومياً .

3- أن محاولة تشريع تشكيل لجنة والمسماة (القيم على أموال الغائبين والمهاجرين) محاولة للاستيلاء على أملاك الغير بحجة استثمارها لصالح المجتمع والمتضررين .

4- أن هذا القانون يشكل خطراً ديموغرافياً على المسيحيين بالكامل في منطقة الجزيرة بإحداث خلل ديموغرافي في السكن والتمليك أو محاولة الاستيلاء على الأراضي الزراعية والعقارات في الريف والذي تمثل فيه ملكية المسيحيين ما يقارب الـ 35% وهذا يشكل تهديداً لمن تبقى ولمن هاجر وتخويفه من العودة إلى الوطن .

5- أن عدم بيع المسيحيين لأملاكهم وعقاراتهم وتنظيمهم وكالات عامة أو خاصة لأقاربهم بإدارة أملاكهم حق مشروع قانوناً لا يجوز التشكيك فيه وخطوة في طريق العودة إلى الوطن .

من هذا المنطلق ننظر أن هذه الممارسات ستؤدي إلى نشوء الفتن الطائفية بين مختلف أطياف المجتمع ، لذلك نعتبر أنفسنا مدعين شرعاً وقانوناً أمام المحاكم ودوائر القضاء المحلي والدولي للمطالبة بإلغاء هذا القانون .

ثانياً : قانون التراخيص ومحاولة فرض أجور تراخيص وضرائب جديدة أمر غير مقبول قانوناً لأنها قانونية وشرعية وصادرة من الدوائر الرسمية السورية ولا يجوز التشكيك فيها أو استبدالها وتحميل الناس أعباء مادية فوق طاقتهم .

ثالثاً : قانون التجنيد الإلزامي: لا يجوز اجبار المواطن على خدمة التجنيد الإلزامي في وطنه ودولته لجهتين مختلفتين

رابعاً : ان التدخل في شؤون المدارس الخاصة بالكنائس الموجودة في منطقة الجزيرة لا مبرر له ومرفوض وذلك لخصوصية العائدية الإدارية والتربوية و ما نلاحظه من ضغوطات على مدارسنا الخاصة في جميع المناطق ليس الا تدخل يعرقل سير العملية التربوية والتعليمية لأبنائنا .

لذا نهييب بالجميع توخي روح المسؤولية في الإدارة والحرص بشكل كبير على مصالح الأفراد والجماعات ونتمنى أن يعم السلام والأمان لكل أنحاء الوطن سوريا ومنطقة الجزيرة بكافة مكوناتها القومية والوطنية والتعايش بأمان وسلام ومحبة

الكنائس المسيحية والمؤسسات والأحزاب السياسية والتجمعات المدنية والهيئات الموقعة على هذا البيان

الكنيسة السريانية الأرثوذكسية الكنيسة الأرمينية الأرثوذكسية مطرانية الأرمن في الجزيرة والفرات الكنيسة الكلدانية بالقامشلي
كنيسة المشرق الآشورية الكنيسة الآشورية القديمة كنيسة السريان الكاثوليك الكنيسة الإنجيلية الوطنية
كنيسة الأرمن الكاثوليك هيئة السلم الأهلي للسريان الأرثوذكس المنظمة الأثرورية الديمقراطية الحزب الأرامي الحر
الهيئة السريانية للقرى الزراعية التجمع المدني المسيحي تجمع شباب سوريا الأم مؤسسة شباب المصالحة الوطنية